الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٥
المعقودة يوم الخميس
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN/SA COLLECTION
1991

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٢٢ - الرقابة الدولية على المخدرات

الباب ٢٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.25
5 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57194 ٢٦٧٠ح(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 ، A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/6/16 و Add.1)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٢٣ - المراقبة الدولية للمخدرات

١ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن معدل النمو البالغ ٤,٩ في المائة يعود بكامله الى تحويل أربع وظائف غير متكررة - وهي فئة ملغاة من الميزانية البرنامجية المقترحة - الى وظائف ثابتة ، وأشار الى أنه جرى في أواخر عام ١٩٩٠ التصديق على ٣٠ وظيفة جديدة في إطار الباب ٢٣ .

٢ - وأشار كذلك الى أن الجمعية العامة قد طلبت من الأمين العام ، في قرارها ١٧٩/٤٥ ، أن ينشئ برنامجا موحدا للأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (البرنامج) وأن يقدم تقريرا عن التدابير المتخذة في هذا الصدد الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . وأعدت الأمانة العامة تقريرين : أحدهما - هو التقرير الرئيسي عن تنفيذ القرار (A/46/480) - تقوم بالنظر فيه حاليا اللجنة الثالثة ؛ والثاني ، وهو تقرير عن الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة بالبرنامج (A/C.5/46/23) ، تقوم باستعراضه حاليا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وأبدى أمله في أن تتمكن اللجنة الخامسة من الشروع في قراءتها الأولى للباب ٢٣ من غير أن تنتظر أن تنجز اللجنة الثالثة واللجنة الاستشارية عملهما في هذا الصدد .

٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على طلب الأمين العام بتحويل أربع وظائف مؤقتة الى وظائف ثابتة . وكما ورد في الفقرة ٢٣ - ٦ من تقريرها (A/46/7) ، فاللجنة ترى ، أنه نظرا الى الزيادة الكبيرة في الموارد من الموظفين في إطار الباب ٢٣ ، فمن الممكن تخفيض طلب الـ ٧٠٠ ٥٣٩ دولار المطلوب لدفع تكلفة الخبراء الاستشاريين . واللجنة تثق بأن استخدام أنواع التكنولوجيا الجديدة سيعزز انتاجية البرنامج .

(السيد مسيلي)

وقال إنه سيعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة بالبرنامج في سياق نظر اللجنة في تقرير الأمين العام عن الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة بالبرنامج (A/C.5/46/23) .

٤ - السيدة بيرنغر (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن لجنة البرنامج والتنسيق قد وافقت على السرد البرنامجي الوارد في الباب ٢٢ مع تغيير شيء واحد : أنها أضافت ، في إطار البرنامج الفرعي ٦ ، مجال أولوية رابعا ، يتعلق بوسائل وسبل زيادة الانتفاع بالمخدرات للأغراض الطبية المشروعة .

٥ - الآنسة مونتانيو (بوليفيا) : قالت إنه يسر وفدها أن يلاحظ ما توليه الأمانة العامة من أولوية للمراقبة الدولية للمخدرات ، كما يظهر بوضوح من معدل نمو حقيقي مقترح قدره ٤,٩ في المائة في ذلك الباب . والوفد يرغب في تأكيد ضرورة الإسراع بمضاعفة الجهود لتحسين نظام مراقبة ومكافحة المخدرات ، وتنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة . وتعزيز فعالية وكفاءة هيكلية الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات ، وفقا للقرار ١٧٩/٤٥ . ومن الأهمية بمكان التأكد من أن لدى البرنامج موارد كافية للاضطلاع بولايته . وفي سبيل ذلك ، ينبغي الرصد المستمر لميزانية البرنامج الى أن يصبح من الممكن القول إن الموارد المخصصة تكفي لكي تيسر له الاضطلاع بجميع أنشطته المبرمجة . وفي هذا الصدد ، يولي بلدها أهمية خاصة للمشاريع التي تستهدف الاستعاضة بزراعة محاصيل أخرى مدرة للدخل عن زراعة نباتات مخدرة ، وتمويل الأنشطة الأخرى التي تتيح للبلدان النامية تحقيق ما يعادل ذلك من إيرادات .

٦ - وأضافت أنه في حين جرى توزيع موارد الميزانية العادية توزيعا متكافئا بين البرامج الفرعية الثمانية في الباب ٢٢ ، فإن توزيع الموارد الخارجة عن الميزانية أخل بالتوازن في مستويات الدعم المالي . وعلى ضوء ذلك ، يرغب وفدها في تأكيد ضرورة توسيع قاعدة الموارد المخصصة للأنشطة الفنية والبرامج التنفيذية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي تحسين شكل الميزانية البرنامجية المقترحة لتسهيل تقييم النمو الحقيقي لموارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية ومجموعهما الموحد . وأخيرا ، ففي سبيل تعديل أوجه الخلل في تنفيذ البرامج ، الناشئة بفعل التوزيع الجاري للموارد الخارجة عن الميزانية ، لا بد من إيجاد سبل تحقيق مرونة أكبر في تخصيص الأموال الخارجة عن الميزانية .

(الآنسة مونتانيو ، بوليفيا)

٧ - ثم قالت إن وفدها يحتفظ بحق التعليق على تقرير الأمين العام عن الترتيبات الإدارية والمالية (A/C.5/46/23) ، عندما يناقش هذا التقرير في اللجنة .

٨ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه يود أن يعرب عن تقديره للأمين العام وللمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، لما بذلاه من جهود لتعزيز فعالية أنشطة المنظمة في مجال مراقبة المخدرات في غضون ١٩٩١ . والنفقات في إطار الباب ٢٢ تمثل أقل من ٠,٦ بالمائة من مجموع الميزانية المطلوبة لفترة السنتين . ونظرا لأهمية البرنامج ، فهو لا يرى أن معدل النمو الحقيقي المقترح ، البالغ ٤,٩ بالمائة ، هو معدل نمو مفرط في الزيادة .

٩ - وأضاف أنه لما كان حاليا يجري استعراض تدابير أخرى لتعزيز قدرة البرنامج ، فإن وفده سيعلق على تلك الاقتراحات في الوقت المناسب . أما في الوقت الحاضر ، فهو يرغب فقط في الإعراب عن اعتقاده بأن البرنامج ينبغي أن يعطي وظائف إضافية من الميزانية العادية عن طريق إعادة توزيع الموظفين ، العاملين حاليا في برامج وإدارات أخرى في الأمانة العامة .

١٠ - السيد كلافيخو (كولومبيا) : قال إن بلده ، شأنه شأن بوليفيا ، يولي أهمية كبرى لتوزيع الأموال بطريقة تؤمن التقيد بالاتجاه العام للبرنامج . وهذا الاهتمام ، تنعكس صورته بشكل واف في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16) . لكنه قال إنه يرغب أن يضيف أن البرنامج ، ما دام يعوّل على تمويل من خارج الميزانية لـ ٨٠ بالمائة من موارده ، ينبغي أن يطلب من البلدان المانحة أن تتبرع بمساهمات عامة غير مرتبطة بأية أنشطة محددة .

١١ - السيد زاري ي. زاريه (جمهورية إيران الاسلامية) : قال إن بلده ، بوصفه بلدا يقع في منطقة عبور تجارة المخدرات بين الشرق والغرب ، يولي أهمية كبرى لمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي . وقد كثف حملته الباهظة التكاليف لمكافحة الاتجار بالمخدرات . وخوّل الأمين العام ولاية قوية في قرارات الجمعية العامة ١٤٦/٤٥ و ١٤٧/٤٥ و ١٤٨/٤٥ ، لتعزيز أنشطة المنظمة في مجال مراقبة المخدرات . فمع أن الأمانة العامة قد جعلت المراقبة الدولية للمخدرات من أولوياتها الرئيسية في الميزانية المقترحة وارتقبت نموا كبيرا ، فإن القلق يساوره إزاء التعويل الشديد على موارد خارجة عن الميزانية .

١٢ - السيد سبانس (هولندا) : قال ، متحدثا باسم الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، إن اللجنة الثالثة لما كانت لم تنجز بعد مداولاتها بصدد الاقتراحات المتعلقة بهيكلية البرنامج ، وبما أن الدول الإثنتي عشرة ترغب في دراسة تقرير اللجنة الاستشارية عن الترتيبات الإدارية والمالية ، فهي تودّ العودة الى الباب ٢٢ في مرحلة لاحقة .

١٣ - السيد راي (الهند) : قال إن بلده ، بوصفه ضحية من ضحايا عبور المخدرات المتاجر بها ، يولي اولوية عليا للباب ٢٢ ، وهو في الواقع مجال من مجالات الاولوية الخمسة التي حددتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وقال إنه يسره أن يلاحظ ، تمشيا مع هذا التركيز ، اقتراح نمو كبير لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات ؛ ومن المتوقع ارتفاع تمويله من خارج الميزانية بما يناهز ٣٠ بالمائة . وهو لا يفهم ، نظرا الى الموارد الهامة جدا المتوقعة من التبرعات ، سبب زيادة عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية وتخفيض عدد الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية ، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة . وعلاوة على ذلك ، فلا يمكنه الموافقة على التبرير المقدم للتحويل المقترح لأربع وظائف غير متكررة الى وظائف ثابتة . فإذا كانت هذه الوظائف تمول أصلا على أساس غير متكرر لمساعدة الأمانة في الوفاء بالتزاماتها التعاهدية وفي الاضطلاع بأنشطة المتابعة لمؤتمر ١٩٨٧ الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، كما هو مبين في الفقرة ٢٢ - ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فهو يفترض أن الأنشطة موضع البحث كانت أنشطة مؤقتة . وإذا كان هناك أنشطة جديدة يمكن أن تبرر تمويل هذه الوظائف على أساس دائم ، فينبغي ان تحدد في الاقتراح المقدم .

١٤ - ومضى يقول إن الهند ، بوصفها أكبر منتج للمخدرات التي تستخدم لأغراض طبية مشروعة ، تولي أهمية كبرى لزيادة الانتفاع بهذه المخدرات للغرض المذكور ، كما هو مطلوب بقرار الجمعية العامة دإ-٣/١٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٠ . وقال إنه يرغب في الحصول على بيانات دقيقة من الأمانة العامة فيما يتصل بالموارد المالية والبشرية المخصصة لتلك الأنشطة في نطاق منظومة الأمم المتحدة . وأخيرا قال إن وفده أيضا يحتفظ بحق تناول المسائل المعالجة في الوثيقة A/C.5/46/23 في موعد لاحق .

١٥ - السيد غريغ (استراليا) : قال إن بلده يولي أولوية عليا للمراقبة الدولية للمخدرات ، وهو يوافق بشكل عام على المقترح من ملاك موظفين ومستويات موارد . على

(السيد غريغ ، استراليا)

انه ، شأنه شأن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، يعتقد أنه ينبغي تأجيل اتخاذ قرار نهائي بصدد الباب ٢٢ الى أن يجري تناول عدد من المسائل ، مثل المسائل المعالجة في الوثيقة A/C.5/46/23 .

١٦ - الانسة اريكسون فوغ (السويد) : قالت إن وفدها أيضا يود العودة الى تناول الباب ٢٢ في وقت لاحق .

١٧ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن بعض المسائل المعالجة في إطار الباب ٢٢ تتجاوز اختصاص اللجنة الثالثة . ولذلك فقد يكون الرأي الصائب هو النظر في سبل أفضل لتناول موضوع المراقبة الدولية للمخدرات بدلا من انتظار إنهاء اللجنة الثالثة مداولاتها . وإذا قررت اللجنة الخامسة الانتظار ، فلقد تفتقر الى الوقت اللازم . وأشار الى أن أي قرار يتخذ في الجلسة الجارية يمكن أن يعاد النظر فيه على ضوء مشاورات تجري في المستقبل .

١٨ - ثم انتقل إلى مسائل الميزانية فقال إن الجمعية العامة وافقت ، في دورتها الخامسة والاربعين ، على الزيادة الصافية لـ ٣٠ وظيفة دولية جديدة لمراقبة المخدرات في التقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . أما الآن ، فإن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ تدعو الى معدل نمو حقيقي قدره ٤,٩ بالمائة في إطار هذا الباب . وقد توقع وفده ، مع توحيد مختلف الكيانات المعنية بالمخدرات ، المفترض استقلالها عن بعض ، مزيدا من الكفاءة والاقتصاد . ومع أنه يدرك أن المراقبة الدولية للمخدرات هي من مجالات الأولوية الخمسة ، فسيكون من الضروري ، في بعض المراحل ، تقرير ان البرنامج قد بلغ حدا كافيا من التوسع .

١٩ - وأخيرا قال إن هناك فرقا شاسعا في الآراء بين الوفود فيما يتعلق بالتمويل على موارد خارجة عن الميزانية . وعلى اللجنة ، لحل هذه المسألة ، ان تسترشد بالممارسة الدارجة وأحكام المادة ١٧ من الميثاق ، التي تبين أن نفقات المنظمة ينبغي أن يتحملها الاعضاء وفقا للأنصبة التي تقررها الجمعية العامة . وقال إنه يوافق على ما أبداه ممثل كولومبيا بصدد الموارد الخارجة عن الميزانية ؛ واذا كان سيستمر الاعتماد المفرط على هذه الموارد من غير ما ضرورة ، فسيتعين استحداث أفكار لزيادة المساهمات المقدمة لأغراض عامة .

٣٠ - الانسة بوليو (كندا) : قالت إن وفدها يؤيد عملية إعادة التشكيل الهيكلي ، لكنه يحتفظ بتعليقاته على هذا الموضوع الى أن يتوفر مزيد من التفاصيل .

٣١ - السيد بانوف (بلغاريا) : قال إنه ، نظرا الى ما لهذا الموضوع من أهمية كبرى ، ينبغي للجنة أن تؤجل اتخاذ قرار الى أن تتوفر نتائج مداولات اللجنة الثالثة .

٣٢ - السيد إروميا (اوغندا) : قال إنه قد يكون من الخطر على اللجنة ان تؤجل اتخاذ قرارات لا لشيء سوى لأن لجانا أخرى تنظر في اتخاذ اجراء ما . وهو لا يرى كيف يمكن لعملها أن يحرز تقدما إذا اعتمدت هذه الطريقة الاجرائية . وذكر أن وفده يؤيد النمو الحقيقي السخي المقترح ، البالغ ٤,٩ في المائة في إطار الباب ٢٢ . وهو يوافق أيضا على ضرورة إقامة توازن بين الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية .

٣٣ - وأخيرا ، قال إنه يرغب في معرفة كيفية معالجة اللجنة للاقتراحات الواردة في تقرير الامين العام عن الترتيبات الادارية والمالية المتعلقة ببرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات (A/C.5/46/23) ، ومتى ستكون اللجنة قادرة على مناقشة خلاصات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن التقرير . وذكر أن وفده يؤيد الانشطة التي ينبغي الاضطلاع بها في إطار البرنامج ، ولكنه يشاطر ممثل الهند القلق الذي أعرب عنه إزاء اقتراح تحويل وظائف مؤقتة الى وظائف ثابتة . على أنه لا يعارض هذه المقترحات .

٣٤ - السيد دانكوا (غانا) : قال إن وفده يؤيد نص البرنامج وتقديراته للباب ٢٢ ، ويؤيد توصيات اللجنة الاستشارية . وهو على استعداد لتأييد اعتماد معدل نمو حقيقي أعلى من ٤,٩ في المائة وتوفير زيادة أكبر من ٣٠ في المائة في الموارد الخارجة عن الميزانية .

٣٥ - أما بصدد المسائل الاجرائية ، فقال إن وفده على استعداد لمناقشة تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/46/23 ، ولكنه يرى عدم انتظار تعليقات اللجنة الاستشارية عليه لاتخاذ قرار بشأن الباب ٢٢ . وبموجب عملية الميزنة الجارية ، يتم اعتماد التقديرات بدون مراعاة الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المقررات التي تتخذ في الدورة الحالية . ولذلك يتوجب على اللجنة أن تتوصل الى قرار مؤقت بصدد الباب ٢٢ وأن تضع في اعتبارها أية آثار مالية قد تظهر خلال المشاورات غير الرسمية .

٢٦ - السيد غريفث (استراليا) : قال إنه لم يقصد ، في البيان الذي أدلى به سابقا ، أن يقترح إرجاء اتخاذ قرار بصدد الباب ٢٢ ، على نحو ما تم بالنسبة للبابين ٣ و ٦ . ولكن إذا كانت التعليقات المنتظرة من اللجنة الاستشارية ذات صلة مباشرة بقرار اللجنة ، فلا ينبغي تناولها بشكل غير رسمي .

٢٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية لم تبدأ بالنظر في تقرير الامين العام عن الترتيبات الادارية والمالية (A/C.5/46/23) إلا في اليوم السابق . ولا يمكنه الآن أن يقول متى ستتوصل الى خلاصات ، أو ما عسى ستكون هذه الخلاصات ، بعد أن تنظر في ذلك التقرير وتقرير الامين العام المتصل بالتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ١٧٩/٤٥ (A/46/480) . وستواصل اللجنة الاستشارية النظر في التقريرين معا وفي أية خلاصات تتوصل اللجنة الثالثة اليها ، كما ستواصل اطلاع اللجنة الخامسة على التطورات . ويتعين أن يكون تقرير اللجنة الاستشارية عن نظرها في الوثيقة A/C.5/46/23 تقريرا رسميا مكتوبا ، لانه يتعلق بالترتيبات الإدارية والمالية ، عملا بنظم الامم المتحدة فيما يتصل بالمالية والموظفين . ولذلك لا يمكن للجنة الخامسة أن تتناوله في مشاورات غير رسمية .

٢٨ - السيد بودو (مدير ، شعبة تخطيط البرنامج والميزانية) : قال في معرض ردّه على المسائل المطروحة ، إن اقتراح تحويل وظائف مؤقتة غير متكررة الى وظائف ثابتة هو محاولة لإدخال مزيد من الوضوح في المقترحات المتعلقة بالميزانية ، عن طريق إلغاء مفهوم ، تكمن أهم مزاياه في أن الوظائف لا تظهر على جداول ملاك الموظفين ولا تُدرج في حسابات معدل النمو . أما فيما يتعلق بالباب ٢٢ ، فإن هذا المفهوم لم يعد قائما ، وان المقترحات تشير الى أن الوظائف المنشأة على هذا الاساس هي وظائف ضرورية بالفعل للبرنامج . وذكر أنه سيحاول تقديم مزيد من الادلة في هذا الصدد خلال المشاورات غير الرسمية . وأضاف انه لا يترتب على التحويل المقترح أي آثار مالية ، لأن بيانات تكاليف الوظائف المعنية واردة في الميزانية البرنامجية الجارية ، وإن كانت لا تظهر في جدول ملاك الموظفين . وهكذا فلن تكون هناك أية نفقات اضافية تحمَّل على الميزانية العادية .

٢٩ - وردا على مسائل أثارها ممثل الهند ، أوضح أن الانخفاض الظاهر في عدد الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية ، والذي يشير اليه الجدول ٢٢ - ٤ ، لا يعكس صورة صادقة ، لانه ، كما ذُكِر في حاشية ذلك الجدول ، يستبعد عدة وظائف ممولة بموجب ترتيب مع برنامج الامم المتحدة الانمائي . ولا تزال الحالة الفعلية المتصلة بالوظائف الخارجة عن الميزانية في إطار البرنامج ، غير واضحة .

(السيد بودو)

أما فيما يتعلق بمسألة توفير الموارد المالية والوظائف في سياق الانتاج المشروع للمخدرات ، فسيقدم جوابا عنها في مرحلة لاحقة . وفي ختام بيانه ، أكد للجنة أن الأمانة العامة قد أحاطت علما بجميع المسائل المثارة في المناقشة .

٣٠ - الرئيس : طلب من اللجنة ، عملا بروح المرونة ، اتخاذ الاجراء المعتاد بشأن الباب ٢٢ ، ومتابعة المناقشات في مشاورات غير رسمية ، وعقد اجتماعات غير رسمية واجتماعات رسمية حسب الاقتضاء لمناقشة تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/46/23 وتعليقات اللجنة الاستشارية على التقرير .

٣١ - السيد إرومبا (اوغندا) : قال إن تعليقات رئيس اللجنة الاستشارية تعني ضمنا أنه سيكون من الضروري عقد اجتماع رسمي . واذا كان مسار العمل الذي يقترحه رئيس اللجنة يتضمن مثل هذا الاجتماع ، فإن وفده لن يعارض ذلك .

٣٢ - الآنسة روتهايزر (النمسا) : قالت انها أرجأت الإدلاء بتعليقات وفدها على الباب ٢٢ الى أن تتوفر له صورة كاملة عن الحالة ، بما في ذلك تعليقات اللجنة الاستشارية على الوثيقة A/C.5/46/23 . ولذلك فهي تؤيد مسار العمل الذي اقترحه رئيس اللجنة وتحتفظ بحق وفدها في التعليق على الاقتراحات المقدمة في إطار الباب ٢٢ الى موعد لاحق .

٣٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إنه لن يحصل أي ضرر لا يمكن تصحيحه اذا وافقت اللجنة على اقتراح الرئيس ، لأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/46/23 لا يتضمن أية اقتراحات تقتضي مزيدا من الموظفين والأموال . وقد تقدم اللجنة الثالثة ، بعد اختتام نظرها في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/46/480 ، توصيات لا تقتضي مزيدا من الوظائف أو الأموال . وإن كان الأمر كذلك ، فسيُنظَر في هذه المقترحات بالطريقة المعتادة ، بوصفها مقترحات تتصل بقرار للجنة الثالثة في سياق بيانٍ لآثار الميزانية البرنامجية يقدّمه الأمين العام . ولذلك ، اذا اتخذت اللجنة الخامسة قرارا مؤقتا بشأن الباب ٢٢ ، فستُستؤنف المناقشة في اجتماع رسمي تعقده اللجنة ، في سياق تقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/C.5/46/23 وفي إطار أية توصيات تتقدم بها اللجنة الثالثة .

٣٤ - السيد اينوماتا (اليابان) : أبدى ارتياحه ازاء تعليقات رئيس اللجنة الاستشارية وقال إنه يأمل في أن يكون على صواب في قوله إن المقترحات الواردة في الوثيقة A/C.5/46/23 لن تقتضي توفير موارد اضافية . إلا أن التحويل المقترح لوظيفة المدير التنفيذي للبرنامج من وظيفة مؤقتة الى وظيفة ثابتة يتصل بمسألة أعمّ من ذلك ، هي مسألة إعادة تنظيم البنية الشاملة لكيانات الامم المتحدة في فيينا ، وبطلب الجمعية العامة الى الامين العام أن يحدد أربع وظائف رفيعة المستوى لإلغائها . وأوضح انه يترتب على اللجنة الخامسة أن لا تقصر نظرها على برنامج مكافحة المخدرات الدولي فحسب بل أن تنظر أيضا في مسألة أعم من ذلك ، هي مسألة إعادة تنظيم بنية دوائر فيينا . وقال إنه يعتقد بوجوب معالجة هاتين المسألتين في آن واحد معا .

٣٥ - السيد راي (الهند) : أعرب عن تأييده لاقتراح الرئيس فيما يتعلق بكيفية اضطلاع اللجنة بأعمالها ، وقال إنه سيتابع الأسئلة التي طرحها سابقا عن توفير موارد كافية للانتاج المشروع للمخدرات وعن تحويل الوظائف ، وذلك خلال مشاورات غير رسمية .

٣٦ - السيد دانكوا (غانا) : قال إن من رأيه أن تقتصر اللجنة على الاهتمام بالباب ٢٢ . وأوضح أن تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/46/23 ليس جزءا من الميزانية البرنامجية المقترحة ، ولذلك ينبغي النظر في الآثار المترتبة عليه في سياق مختلف .

٣٧ - الرئيس : قال إنه اذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على خلاصات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٢٢ ، كما وردت في الفقرتين ٣٠١ و ٣٠٢ من تقريرها (A/46/16) .

٣٨ - وقد تقرر ذلك .

٣٩ - تمت الموافقة ، في القراءة الأولى ، على توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد يبلغ ٣٠٠ ٦٣٢ ١٣ دولار في إطار الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، على أساس أن يجري النظر في المسائل المشارة بصدد الباب ٢٢ في مشاورات غير رسمية ، وإدخال التعديلات اللازمة .

٤٠ - السيد إرومبا (اوغندا) : قال ، في معرض تعليل موقف وفده ، إنه يرى أن القرار الذي أُتخِذ لتوه لا يشمل المقترحات المقدمة في الوثيقة A/C.5/46/23 ، التي سيعود اليها خلال المشاورات غير الرسمية .

الباب ٢٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٤١ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية) : قال إن نسبة تمويل "مجموعة الوثائق والمعلومات اللازمة لجميع افريقيا" ، التي من المقرر أن يتحملها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مضمونة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . أما فيما يتصل بالاعتماد غير المتكرر ، البالغ ٠٠٠ ٨٥٠ دولار ، المخصص لاربع وظائف في المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية للتخطيط (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ٢٣ - ١٦) فإن برنامج الامم المتحدة الانمائي يوفر تمويل المشاريع ، بدلا من المساهمة في التمويل العام للمعهد . وأما الاعتماد المخصص لتدريب موظفي اللغات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا (الفقرة ٢٣ - ٩٩) ، فإن تقرير الامين العام المتصل بها سيقدَّم عما قريب الى اللجنة الاستشارية لتنظر فيه ، كما سيقدَّم اليها التقرير المتعلق بمسألة انشاء وظيفة مؤقتة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، لتقييمه . وأخيرا تكلم عن المعهد الاقليمي الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، فقال إن اللجنة الثالثة ، اذا اتخذت قرارا يترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية ، فإن المسألة ستعرَض ، بطبيعة الحال ، على اللجنة الخامسة .

٤٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن التخفيضات العامة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لم تُطبَّق على اللجان الاقليمية ، باستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وذكر أن اللجنة الاستشارية على علم بالارصدة الضخمة المتبقية في إطار تلك الابواب ، والتي يُعزى توفرها ، إلى حدٍ بعيد ، إلى حالة الشواغر في اللجان الاقليمية . وأوضح أن الامانة العامة ، استجابةً لدواعي القلق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة ، اتخذت الإجراء اللازم لتخفيض معدلات الوظائف الشاغرة . ومع أن هذه المعدلات لا تزال ، في بعض اللجان ، تتجاوز ٥ بالمائة ، وهو المعدّل المطبّق في إعداد تكاليف الموظفين للميزانية العادية ، فتوجد ، بالفعل ، اجراءات أخرى لتخفيضها جاهزة للتطبيق . وفيما يتعلق بتخفيض الاعتمادات المقترحة بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، فتلاحظ اللجنة الخامسة أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، تستفيد من خدمات شتّى يوفرها لها مكتب الامم المتحدة في جنيف ، ذكر منها على سبيل المثال خدمات المؤتمرات والخدمات الادارية والخدمات العامة .

(السيد مسيلي)

٤٣ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية أشارت ، في تقريرها عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الى أن جدول ملاك الموظفين ينبغي أن يبين عدد الوظائف الخارجة عن الميزانية ، المموّلة من وكالات الامم المتحدة الاخرى (A/46/7 ، الفقرة ٢٣ - ٦) . وفيما يتصل بمراكز البرمجة والتشغيل المشتركة بين الاقطار انتهت مختلف هيئات الاستعراض الى التوصية بوجوب المضّي في تعزيزها . وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي الحرص على تحديد برامج عمل هذه المراكز تحديدا واضحاً ، لتلافي ظهور أى ازدواج في العمل في مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وعلى وجه التحديد ، ينبغي زيادة توضيح دور كل من أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومراكز البرمجة والتشغيل المشتركة بين الاقطار (الفقرة ٢٣ - ١١ من A/46/7) .

٤٤ - وذكر في ختام بيانه أن اللجنة الاستشارية توافق على اعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم عمليات النقل من ف - ٤ الى ف - ٥ ، وتقبل المقترح الداعي الى انشاء وظيفة محرر برتبة ف - ٤ ، ووظيفة محلل برامج برتبة ف - ٣ في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأنها ستنظر عما قريب في مسألة برنامج تدريب موظفي اللغات .

٤٥ - السيدة بيرنفير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : أشارت الى أن الانشطة الواردة في الباب ٢٣ هي من الأولويات الخمس التي حددتها الجمعية العامة . وينبغي قراءة الفقرات من ٣٠٤ الى ٣١٤ في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بالارتباط مع الفقرات من ٤٣٢ الى ٤٣٩ عن مسائل التنمية وبرنامج السياسات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفي ذلك الفرع من تقريرها ، كررت لجنة البرنامج والتنسيق استمرار صلاحية المراكز المشتركة بين الاقطار للبرمجة والتشغيل ، كما لاحظت أن بقاء النواقص في الموارد المالية والبشرية قد أثر تأثيرا سلبيا في قدرة هذه المراكز على الاضطلاع بوظائفها ، وأوصت الجمعية العامة بأن تراعي تمام المراعاة توصيات التقرير التقييمي بشأن توفير الموارد . وقد أشارت لجنة البرنامج والتنسيق بصفة خاصة الى ضرورة تعزيز سير عمل هذه المراكز (A/46/16 ، الفقرة ٣١٠) .

٤٦ - وأضافت أن لجنة البرنامج والتنسيق أكدت ضرورة تأمين قابلية التنبؤ ، وكفاية الموارد الخارجة عن الميزانية وورودها في الوقت المناسب للجنة الاقتصادية لافريقيا ، ولاحظت مع الأسف المقترحات الرامية الى إعادة توزيع الموارد على مجالات بعيدة عن القطاعات الاجتماعية ، وذكرت أنه يجب اتخاذ تدابير مناسبة تضمن أنه لن يكون هنالك تأثير سلبي على أداء البرنامج في ذلك القطاع . ومضت قائلة إنه لهذا

(السيدة بيرنغير)

السبب ، ينبغي للامين العام أن يتخذ التدابير الكفيلة بتعزيز ما للجنة الاقتصادية لافريقيا من وظائف تقييمية . وأشارت أيضا الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دعا ، في قراره ١٩٩١/٨٣ ، الى تمويل وظائف اضافية في المراكز المشتركة بين الاقطار للبرمجة والتشغيل والى توفير موارد مالية وافية للجنة الاقتصادية لافريقيا .

٤٧ - السيد الديب (مصر) : قال إن اللجنة الاقتصادية لافريقيا هي عنصر هام من العناصر المكونة لمنظومة الامم المتحدة ، إذ أصبحت محور اهتمام الدول الاعضاء فيما يتصل بافريقيا . وقد انعكست أهمية تلك الاهتمامات في الخطة المتوسطة الاجل ، التي يجب أن تدعم بتوفير التمويل اللازم للباب ٢٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) في إطار الميزانية العادية نظرا الى أن الموارد الخارجة عن الميزانية لا يمكن ضمان ورودها . وبناء على ذلك ، فإن وفده يرحب بتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالباب ٢٣ . ومضى قائلا إن المبلغ المقدر ب ٦٧ ٠٨٩ ٨٠٠ دولار يمثل الحد الادنى اللازم لتنفيذ برامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأن وفده سيبذل قصارى جهده لتحقيق اتفاق للاراء على هذا الباب داخل اللجنة .

٤٨ - السيد انووالبا (نيجيريا) : قال إن الباب ٢٣ هو باب ذو أهمية قصوى . وأضاف أن المعدل المتواضع للنمو الحقيقي ، وهو ٣,٧ في المائة ، لا يمثل الاولوية التي توليها الجمعية العامة لتنمية افريقيا . ويتضح بجلاء من الجدول ٢٣-١ في الميزانية البرنامجية المقترحة أن حالة الموارد ليست على ما يرام ؛ فعلى سبيل المثال ، خفض المساهم الاكبر ، وهو برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، اشتراكه من ١٩,٣ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ الى ١٧,٩ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وهناك عدة مجالات أولوية ، بما في ذلك البيئة والمستوطنات البشرية ، لم يرصد لها اعتمادات وافية . وتمويل اللجنة على الموارد الخارجة عن الميزانية يدعو الى القلق بصفة خاصة . وذكر أن وفده يؤيد كل التأييد توصية لجنة البرنامج والتنسيق الرامية الى ضرورة توفير الموارد اللازمة للمراكز المشتركة بين الاقطار للبرمجة والتشغيل . وينبغي ملء جميع المناصب في هذه المراكز . ومضى قائلا إن من الاهمية بمكان أيضا توفير التمويل للمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ، وإن وفده ينتظر باهتمام التقرير عن إحياء البرنامج التدريبي لموظفي اللغات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

(السيد انووالييا ، نيجيريا)

٤٩ - وختم كلمته بقوله إنه يجب تحسين برامج اللجنة . وأبدى دهشة وفده لأن الاقتراح الرامي الى إنشاء قسم للتقييم في اللجنة الاقتصادية لافريقيا لم يوضع ، فيما يبدو ، موضع اعتبار جدي ، وقال إنه سيعود الى هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية المقرر عقدها بشأن الباب ٢٣ . وأخيرا ، ناشد الامين العام الافراج عن جميع الأموال المعتمدة للجنة الاقتصادية لافريقيا في إطار الميزانية العادية قبل أن تسقط الاعتمادات بمضي المدة في نهاية السنة .

٥٠ - السيد سبانس (هولندا) : تحدث بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فقال إنه يود الادلاء ببيان عام يتعلق بالابواب ٢٣ الى ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة . ومضى قائلا إن الدول الاثنتا عشرة تدرك أن جانبا كبيرا من الاعمال التي تنفذها اللجان الاقليمية تعتبره الدول الاعضاء ذا قيمة كبرى ، وهي ترغب في تأكيد الحاجة الى زيادة التنسيق بين تلك اللجان والمنظمات الدولية ذات الصلة ، ولاسيما وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، وذلك منعا لازدواج العمل . وأنشطة اللجان الاقليمية ومواردها هامة بالنسبة الى أنشطة وموارد البرنامج الفنية للامانة المركزية ، ولذلك فمن الاهمية بمكان أن تسهم إسهاما فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع مراعاة التطور المستجد مؤخرا في العلاقات الدولية .

٥١ - وأضاف أن الدول الاثنتي عشرة تدرك أن الاحتياجات تختلف من منطقة الى منطقة ، وأن الظروف التي تعمل فيها كل من اللجان يمكن أن تتباين جدا . وستنظر تلك الدول بإمعان في الملاحظات التي أدلى بها رئيس اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتطبيق التخفيضات العامة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وهي ترى أن المسائل المترتبة على ذلك جديرة بمزيد من الاستعراض خلال مشاورات غير رسمية .

٥٢ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ينبغي أن تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا . على أن وفده لا يرى أن بنية البرنامج وبرامج العمل الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة ستسهم إسهامات محسوسة في هذا الصدد ، وهو لا يتفق مع الوفود الاخرى في أن إحداث زيادة ملموسة في الموارد المخصصة للجنة الاقتصادية لافريقيا من شأنه تحسين الحال . ذلك أنه اذا لم تجر تعديلات رئيسية في توجيه برنامج العمل الوارد في الباب ٢٣ ، شأنه في ذلك شأن الابواب الاخرى ، فإن الزيادات في نفقات الميزانية العادية لن يكون لها أثر يذكر ، هذا إن كان لها أي أثر . وتجدر الاشارة الى أن توصيات مجموعة

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة الامريكية)

الـ ١٨ ، التي وافقت عليها الجمعية العامة بتوافق الآراء بقرارها ٤١/٢١٣ ، تتضمن عددا من المقترحات الرامية الى تحسين برامج الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية .

٥٣ - وتطرق الى مسألة عدد الوظائف الخارجة عن الميزانية المتوفرة للجنة ، فقال إنه يُستشف من الفقرة ٢٣-٦ من تقرير اللجنة الاستشارية أن ملاك الموظفين لا يبين كل الموظفين الخارجين عن الميزانية ، وذكر أن وفده سيكون ممتنا لو تلقى معلومات عن العدد الاجمالي لما يمول بالتبرعات من وظائف اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وأشار الى ان اللجنة الاستشارية لاحظت أيضا أن وثيقة الميزانية لا تبين جميع الوظائف المتاحة للمراكز المشتركة بين الاقطار للبرمجة والتشغيل . ووفده يفترض بالاستناد الى المعلومات الواردة في الفقرة ٢٣-٩ من تقرير اللجنة الاستشارية أن مجموع وظائف هذه المراكز هو ٨١ وظيفة لا ٥٣ وظيفة كما هو مبين في الجدول ٢٣-١١ في التقرير الذي قدمه الامين العام . ووفده يؤيد موقف اللجنة الاستشارية القائل إنه ينبغي للميزانيات المقترحة في المستقبل أن تحدد بشكل أوضح جميع الموارد المتاحة لهذه المراكز سواء ، من الميزانية العادية أو من الموارد الخارجة عن الميزانية .

٥٤ - وأشار الى أن لدى وفده تحفظات شديدة فيما يتعلق بالاعانة المقترح تقديمها الى المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط . وهو لا يرى أن الميزانية العادية للمنظمة ينبغي أن تستخدم في هذه الاغراض ، ويساوره قلق خاص بسبب الاشارة الواردة في الفقرة ٢٣-٨ من تقرير اللجنة الاستشارية الى اجراء مشاورات ثلاثية بشأن تمويل هذا المعهد في المستقبل . وقال إنه سيكون ممتنا لو حصل على معلومات تتصل بحالة هذه المشاورات ، وإن وفده يتوقع أن أي قرار يتم التوصل اليه في هذا الشأن ويمكن أن يؤثر في الميزانية العادية سيكون مرهونا بموافقة الجمعية العامة . إذ ينبغي ألا يُنتظر من الدول الاعضاء أن تمول تكاليف المعهد من الانصبة المقررة عليها اذا لم تتح لها فرصة المشاركة في المناقشات .

٥٥ - وتابع كلامه قائلا إن وفده يساوره القلق أيضا إزاء قرار منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) سحب دعمها وموظفيها من المشاريع التشغيلية لاغراض التنمية الصناعية . ونظرا للاولوية التي يجب أن تحظى بها هذه المسألة ، فإن وفده يأمل في أن تعيد اليونيدو النظر في موقفها .

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة الامريكية)

٥٦ - وقال أخيرا إن وفده سيكون ممتنا لو قدمت الأمانة العامة إيضاحا بشأن الاثر المترتب على إحياء البرنامج التدريبي للمترجمين التحريريين الملخصين ، هذا البرنامج الذي خصص له مبلغ يتجاوز ٠٠٠ ٧٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، وكذلك عن احتياجات الميزانية من حيث المساعدة المؤقتة لخدمة الاجتماعات التي تنظمها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في نفس فترة السنتين المذكورة . وذكر بأن عدة وفود بينت في الدورة الخامسة والاربعين أن البرنامج التدريبي سيزود اللجنة الاقتصادية لافريقيا بموظفين دائمين مما يغني عن الحاجة الى الحصول على خدمات المساعدة المؤقتة من جنيف .

٥٧ - السيد انكونكو (الكونغو) : أعرب عن تأييده لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16 ، الفقرات ٣١٠-٣١٤) . وقال إن وفده أيضا يساوره القلق إزاء قرار منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية سحب دعمها وموظفيها من المشاريع التشغيلية لاغراض التنمية الصناعية ، وهو سيرحب بأي إيضاح من الأمانة العامة لمركز هذه المشاريع التي يُنتظر أن تستمر في فترة السنتين المقبلة .

٥٨ - السيد نيغا (اثيوبيا) : قال إنه يوافق على تعليقات ممثلي مصر ونيجيريا والكونغو ، وأشار الى الاهمية التي تعلق على التعاون الاقليمي من أجل التنمية في افريقيا في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ . وبيّن ، في هذا السياق ، أن معدل النمو الحقيقي المحسوب للباب ٢٣ ، وهو ٢,٧ في المائة ، لا يتناسب كل التناسب مع احتياجات اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتنفيذ برنامج العمل المعروض في التقرير الذي قدمه الامين العام .

٥٩ - أما فيما يتصل بالمراكز المشتركة بين الاقطار للبرمجة والتشغيل ، فقال إن وفده يؤيد التوصية الواردة في الفقرة ٣١٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16) ، وهي الفقرة التي تؤكد ضرورة تعزيز سير عمل المراكز لتمكينها من القيام بولايتها على نحو فعال . ودعا الى إتاحة الموارد المطلوبة لذلك الغرض . وذكر أن وفده أحاط علما أيضا بالاحتياجات المقدرة لتدريب الموظفين ، وهو يؤيد في هذا الصدد إحياء البرنامج التدريبي للمترجمين/مدوني المحاضر الموجزة بجميع اللغات الرسمية للجنة الاقتصادية لافريقيا .

(السيد نيغا ، اثيوبيا)

٦٠ - وواصل كلامه قائلا إن وفده يرى أن المعدل المتواضع للنمو الحقيقي المتوقع يمكن أن يؤثر تاثيرا سلبيا على بعض البرامج الفرعية الهامة ، مثل برامج التنمية الاجتماعية ، والنهوض بالمرأة ، والتنمية الصناعية ، والموارد الطبيعية . وأضاف أن هذه المسائل ، شأن الكثير من غيرها من المسائل ، تقتضي اهتماما أكبر من أي وقت مضى في سياق الحالة الحرجة في افريقيا ، وأن مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية قد يود شرح الاسباب التي دعت الى تخصيص الموارد المقترح فيما يتعلق بتلك الانشطة .

٦١ - السيد مونتي (الكاميرون) : قال إنه ينبغي للجنة الخامسة ، عند النظر في الابواب ٢٣ الى ٢٧ في الميزانية البرنامجية المقترحة ، أن تدرس الى أي مدى ينتظر أن تمكن مقترحات الامين العام اللجان الاقليمية من أن تعمل بوصفها مراكز تنسيق لاغراض التنمية . ويلزم لها إذ تفعل ذلك أن تضع في اعتبارها الظروف التي تعمل فيها تلك المراكز وحالة الموارد المتاحة لها .

٦٢ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالباب ٢٣ على وجه التحديد يبدو له أن حالة اللجنة الاقتصادية لافريقيا مقلقة جدا سواء من حيث الميزانية العادية أو الموارد الخارجة عن الميزانية . أما مدى الفعالية التي يمكن بها استخدام الاعتماد البالغ ٦٧ مليون دولار في الميزانية العادية فهو يتوقف الى حد بعيد على قدرة مراقب الحسابات ومدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية على تذليل مشاكل تدفق النقد الماضية . وقد تكتشف اللجنة في نهاية فترة السنتين المقبلة أنه لم يستخدم فعلا سوى ٤٠ مليون دولار . والموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٣٩,٥ مليون دولار تشمل مبالغ واردة من برنامج الامم المتحدة الإنمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان ، وكلاهما سيخفض بشكل ملموس من النفقات المقدرة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ؛ ونظرا الى اتجاه صندوق الامم المتحدة للسكان الى الاستقلال ، فإن اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد تجد نفسها واقفة على أساس من رمل بكل ما في هذا التعبير من معنى .

٦٣ - وذكر أن معدل النمو الحقيقي حُسب بنسبة ٢,٧ في المائة . واذا أرادت اللجنة الخامسة أن تبت فيما اذا كان هذا المعدل كافيا ، فإن عليها أن تنظر في الآثار المترتبة على البرنامج . وفي هذا الصدد ، فإن الجدولين الواردين في الفقرتين ٢٣-٥ و ٢٣-٦ من وثيقة الميزانية لا يساعدان كثيرا على الدلالة على النسبة المئوية المقدرة لتوزيع الموارد ؛ والجدولان يبينان أن هناك ثغرة فيما بين الميزانية العادية والتمويل الخارج عن الميزانية ويثبتان ضرورة توفر مزيد من الموارد تخصص

(السيد مونتي ، الكاميرون)

لبرنامج العمل . ولطالما كررت لجنة البرنامج والتنسيق الاعراب عن الرأي القائل إن تصميم برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ينبغي أن يعدل ، وهو يتساءل عن عدد البرامج التي يمكن تنفيذها حقا على خير وجه من أصل البرامج الفرعية الـ ٢١ المدرجة في الميزانية .

٦٤ - وتطرق الى مسائل الموظفين ، فقال إن الانخفاض في معدل الشواغر مشجع ، ولكن مسألة تعزيز معنويات الموظفين لا يزال يتعين معالجتها بحوافز تقوم على أساس من الادارة الصحيحة والتنقل الوظيفي . كما تناول مجال التجديدات التكنولوجية ، فقال إن مشروع إدخال الآلية التلقائية قد نفذ تنفيذا كاملا ، ومن المرجو أن تزيد الحاسبات الالكترونية الشخصية الـ ٣٠٠ التي تم تركيبها من الانتاجية . غير أن ملاك موظفي المراكز المشتركة بين الأقطار للبرمجة والتشغيل لم يكتمل بالنظر الى أن ما قدمته الأمانة العامة من الوظائف يقل عن الحد الأدنى اللازم على أساس أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا بحاجة الى إعادة توزيع الوظائف . أما فيما يتصل بمنظومة التوثيق والمعلومات للبلدان الافريقية ، فالتمويل غير مضمون بالنظر الى القرار الذي اتخذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وعلاوة على ذلك ، فإن المعهد الافريقي للتنمية يعامل حاليا معاملة القريب الفقير ، وينبغي النظر في فكرة تقديم إعانة له وتمويله من الميزانية العادية . أما فيما يتعلق بالتقييم والتدريب اللغوي ، فقال إن من دواعي سروره أن الأمانة العامة ستصدر عما قريب تقارير عن ذلك .

٦٥ - وختاما ، قال إنه مع إحاطته علما بما ورد في الباب ٣٥ من وصف موجز لخطط إعادة بناء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وهي خطط سيعلق عليها في الوقت المناسب ، فهو يود أن يؤكد الحاجة الى اتباع نهج الانعاش الشامل بدلا من إجراء التحسينات بالتجزئة فيما يتعلق بسير عمل اللجنة . وبين أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا بحاجة الى أساس مالي سليم ؛ ويجب ضمان إمكانات نموها في المستقبل ، كما يجب رفع معنويات موظفيها ، اذا أريد لها أن تكون حقا مركز تنسيق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠